

لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رَأْسُ الثَّيْبِ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيهات

العدد	الصادر في ١٦ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ	السنة
٣٠	الموافق (٢٥ يولية سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

00425493

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رَأْسُةَ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثلث ٣ جنيهات

العدد	الصادر في ١٦ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ	السنة
٣٠	الموافق (٢٥ يولية سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

محتويات العدد :

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

- قرار رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠١٣ بشأن الموافقة على بروتوكول التعاون فى مجال النقل البرى للركاب والبضائع بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ ٣
- قرار رقم ٤٨٥ لسنة ٢٠١٣ بترقية أسماء الضباط المستشهدين «استثنائياً» إلى الرتب الأعلى اعتباراً من تاريخ الاستشهاد ٢٠
- قرار رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٣ بنقل بعض السادة من المخابرات العامة إلى جهات أخرى ٢٣
- قرار رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠١٣ بتعيين السيد المستشار/ حاتم حمد عبد الله بجاتو ، فى وظيفة رئيس بهينة المفوضين ٢٤

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠١٣**

بشأن الموافقة على بروتوكول التعاون فى مجال النقل البرى

للركاب والبضائع بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان

والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:**(مادة وحيدة)**

ووفق على بروتوكول التعاون فى مجال النقل البرى للركاب والبضائع بين حكومتى

جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٩ أبريل سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

وافق مجلس الشورى على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٤ رجب سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ١٤ مايو سنة ٢٠١٣ م) .

بروتوكول التعاون فى مجال النقل البرى للركاب والبضائع

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان

استناداً على تصديق السلطات المختصة فى مصر والسودان على اتفاقية التعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان فى مجال النقل البرى للركاب والبضائع الموقعة بين البلدين بالقاهرة بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢ ، فإن وزارة النقل بجمهورية مصر العربية ووزارة النقل والطرق والجسور بجمهورية السودان والمشار إليها فيما بعد (بالطرفين) ؛

رغبةً منهما فى تنمية وتنظيم النقل البرى الدولى على الطرق للركاب والبضائع بينهما ، وإدراكاً منهما لأهمية تسهيل العبور عبر بلديهما على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة ، وتوثيقاً لعرى العلاقات المتينة بين شعبى بلديهما ؛

اتفق الجانبان على إبرام بروتوكول بين حكومتى البلدين على النحو التالى :

المادة (١)

الترخيص المسبق

للدخول أو عبور أراضى الطرف الآخر يجب على وسائط النقل البرى بالبلدين الحصول على (ترخيص عام مسبق) من الجهات المختصة وهى :

- ١- وزارة النقل بجمهورية مصر العربية - الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى .
- ٢- وزارة النقل والطرق والجسور بجمهورية السودان - وحدة النقل البرى .

المادة (٢)

الأحمال المحورية

اعتمد الطرفان الشروط والمقاييس والمواصفات المتعلقة بالأوزان والأبعاد والحمولات المحورية لوسائط النقل المعمول بها فى كلا البلدين ليتم العمل بها فى البلد الآخر المرفقة بالبروتوكول - مرفق رقم (١) .

المادة (٣)

اللوحات المرورية المعدنية

- (أ) يجب أن تحمل مركبات الطرف السردانى اللوحات المرورية الصادرة من السلطة المختصة للمرور بالسودان فى مقدمة ومؤخرة المركبة .
- (ب) يجب أن تحمل مركبات الطرف المصرى اللوحات المرورية الصادرة من السلطة المختصة للمرور بمصر فى مقدمة ومؤخرة المركبة .
- (ج) يتم تغيير اللوحات المعدنية عند المنافذ الحدودية وتركيب لوحات جمرك كما هو متبع مع جميع المركبات التى تدخل أو تعبر المنافذ المصرية .

المادة (٤)

ضوابط استخدام وسائل النقل

- (أ) تلتزم وسائل نقل الركاب والبضائع بالطرفين بعدم تجاوز نقاط الانطلاق والوصول وخطوط السير المحددة فى أراضى الطرف الآخر والمصرح بالنقل منها مباشرة بين الطرفين والموضحة بالمستندات الرسمية للرحلة .
- (ب) عدم السماح لوسائل نقل البضائع بتحميل ركاب (أفراد) وعدم السماح لوسائل نقل الركاب بتحميل بضائع .
- (ج) ألا يقل عدد المقاعد بسيارات النقل العام للركاب عن ٩ مقاعد ، بشرط أن تحمل لوحات ترخيص نقل عام .
- (د) يحدد كل طرف النقاط المصرح بها للانطلاق والوصول بملحق البروتوكول .
- (هـ) تسلك وسائل النقل بالطرفين المسارات التى يتم تحديدها فى منفذ الدخول من الطرف الآخر وعدم تجاوزها .
- (و) الالتزام بعدم إقامة أى منشآت ثابتة أو متحركة على خط سير القوافل بأراضى الطرف الآخر .

المادة (٥)

القيود الزمنية

لا يجوز لوسائل النقل البقاء فى أراضى الطرف الآخر لمدة تزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ إنهااء إجراءات الدخول إلا بتصريح خاص طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فى كلا البلدين وفى حالة العبور يسمح بالبقاء فى أراضى الطرف الآخر بحد أقصى خمسة عشر يوماً .

المادة (٦)

الرسوم والضرائب

تعفى كافة عمليات النقل البرى بين أراضى الطرفين من الضرائب والرسوم والعوائد المعمول بها لدى كل دولة فيما عدا التى تفرض على وسائل النقل الوطنية وسائقيها ومساعدتهم وتخضع وسائل النقل العابرة أراضى الطرفين للقوانين واللوائح المقررة فى حال عبورها أراضى الطرف الآخر ، ولا يدخل مقابل الخدمات فى نطاق الإعفاءات .

المادة (٧)

المنافذ الرسمية المتفق على تشغيلها

اتفق الطرفان على تشغيل المنافذ الرسمية المشار إليها فى الفقرة (٢) من البند (أولاً) فيما يتعلق بالمنافذ البرية (قسطل/ أشكيت وأرقين) من محضر اجتماعات لجنة المنافذ الحدودية المصرية السودانية المنعقدة فى أبو سمبل بتاريخ ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ والمرفق بهذا البروتوكول ويعد جزءاً لا يتجزأ منه ، وذلك كمرحلة أولى . وفى حالة الاتفاق على تشغيل أية منافذ أخرى يتم توقيع ملحق بشأن كل منها ويضم إلى هذا البروتوكول .

المادة (٨)

الإدخال المؤقت للوالم الشخصية ولوازم وسائل النقل

يتم إثبات اللوازم الشخصية ذات القيمة ولوازم وسائل النقل وقطع الغيار المصاحبة على جواز السفر أو دفتر الترتيك أو استمارة جمركية ولا يسمح بحمل أى لوازم أخرى خلافاً لما هو مثبت .

لا يجوز التصرف بأى شكل من الأشكال فى اللوازم المصاحبة لوسائط النقل المثبتة ويعاد تصديرها سواء كانت جديدة أو مستعملة ويتم إتلاف القطع المستبدلة تحت مراقبة الجمارك .

المادة (٩)

البضائع المنوعة أو التى تحتاج لإذن خاص تسرى القوانين والتشريعات المعمول بها لدى البلدين فيما يتعلق بالبضائع المنوعة أو التى تحتاج إلى إذن خاص .

المادة (١٠)

المسارات الداخلية

تلتزم وسائط النقل بالطرفين: السير فى المسارات المحددة المصرح بها فى خط السير وفى حالة المخالفة يتم تطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة بالبلدين .

المادة (١١)

مستندات فحص البضائع

المستندات التى يجب أن تكون مصاحبة للشحنة هى :
بوليصة الشحن .

فاتورة تجارية مدون عليها اسم المنتج وعلامته التجارية (إن وجدت) وعنوانه ورقم التليفون والفاكس والبريد الالكترونى .

شهادة رسمية معتمدة تؤكد خلو المنتجات الحيوانية من الأمراض المعدية .
شهادة منشأ .

نموذج رقم (٤) للواردات التى تزيد قيمتها عن خمسة آلاف دولار (مرفق ٢) .
مستندات إثبات النشاط للمستورد .

إجراءات فحص البضائع الواردة وشروط الفحص وكذا شروط شحن اللحوم الواردة من السودان طبقاً للمرفق رقم (٣) .

أى مستندات مقررة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها بالبلدين .
وفيما يخص الصادرات المصرية إلى السودان يشترط الحصول على شهادة فحص نوعى من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وكافة المستندات المطلوب استيفائها .

المادة (١٢)

مستندات السائق

المستندات التي يجب أن تكون بحوزة السائق هي :

- جواز سفر سارى المفعول صادر من السلطة المختصة فى إطار التعليمات والضوابط المنظمة لتنقل مواطنى الدولتين فيما بينهما وضوابط دخول باقى الجنسيات الأخرى .
- رخصة قيادة دولية سارية طبعاً لما يتم الاتفاق عليه فى إطار مبدأ المعاملة بالمثل .
- شهادة صحية تفيد حصول المصرح له (السائق) على التطعيمات الدولية اللازمة .
- المنافستو للبضائع والركاب .
- التصريح الخاص (إن وجد) .

المادة (١٣)

مستندات الركاب

- يجب أن يكون بحوزة الراكب جواز سفر سارى المفعول صادر من السلطة المختصة والحصول على تأشيرة دخول طبقاً للتعليمات والضوابط المنظمة لتنقل مواطنى الدولتين فيما بينهما وضوابط دخول باقى الجنسيات الأخرى .
- شهادة صحية تفيد حصول كل راكب على التطعيمات الدولية اللازمة .

المادة (١٤)

الضمان الجمركى

- (أ) يشترط للسماح بدخول وخروج وسائط النقل البرى للركاب والبضائع المسجلة والمرخصة فى بلد أحد الطرفين بصفة مؤقتة لأراضى الطرف الآخر أن تحمل المركبة دفتر مرور مقبولاً من السلطات الجمركية فى البلدين طبقاً لشروط إصدار هذا الدفتر أو أحد الضمانات المقبولة جمركياً .
- (ب) فى حالة العبور لطرف ثالث تقدم الضمانات المقبولة جمركياً لدى كل طرف بقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على البضائع .

المادة (١٥)

التصريح الخاص

(أ) يجوز للناقلين بموجب تصريح خاص من السلطات المختصة بالطرفين

القيام بالآتى :

تجاوز الأحمال المحورية والأبعاد والأوزان فى أراضى الطرف الآخر المنصوص عليها فى المادة الثانية من البروتوكول .

دخول وسائل النقل فارغة لأراضى الطرف الآخر لنقل بضائع أو ركاب .

ممارسة النقل بين إقليم أحد الطرفين وبلد ثالث .

بقاء وسائل النقل فى أراضى الطرف الآخر لمدة تزيد عن خمسة عشر يوماً .

تجاوز نقاط الوصول النهائية .

(ب) يحدد كل طرف الجهة المخول لها إصدار التصريح الخاص وشكل وتصميم

التصريح ويودع بملحقات البروتوكول نموذج التصريح وعليه ختم الجهة

المخول لها إصداره .

(ج) حدد الطرف المصرى وزارة النقل (الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى) .

لإصدار التصريح الخاص .

حدد الطرف السودانى وزارة النقل والطرق والجسور لإصدار التصريح الخاص .

المادة (١٦)

اللجنة المشتركة

لأغراض المادة (٢٤) من اتفاق التعاون بين مصر والسودان فى مجال النقل البرى

للركاب والبضائع تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها بشكل دورى ، على أن يتم تشكيلها

على النحو التالى :

١- حدد الجانب المصرى الجهات الممثلة للجنة المشتركة برئاسة وزارة النقل (الهيئة العامة

للطرق والكبارى والنقل البرى - الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة) وعضوية كل من :

(أ) وزارة الدفاع (قيادة قوات حرس الحدود) .

(ب) وزارة الداخلية (المرور - الجوازات - أمن الموانئ) .

- (ج) وزارة المالية (مصلحة الجمارك).
- (د) وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات «قطاع الاتفاقات التجارية» - التمثيل التجارى).
- (هـ) وزارة التخطيط والتعاون الدولى .
- (و) وزارة الخارجية .
- (ز) وزارة الزراعة (الحجر الزراعى - الحجر البيطرى).
- (ح) وزارة الصحة (الحجر الصحى).
- ٢ - حدد الجانب السودانى الجهات الممثلة للجنة المشتركة وهى :
- (أ) وزارة النقل والطرق والجسور .
- (ب) وزارة التجارة .
- (ج) وزارة الداخلية (الجوازات - الحركة والمرور - الأمن).
- (د) وزارة الخارجية .
- (هـ) الإدارة العامة لشرطة الجمارك .
- ويجوز لأى من الطرفين دعوة جهات أخرى حسب الموضوعات المعروضة .

المادة (١٧)

تبادل الزيارات والمعلومات

يعمل الطرفان على تبادل الزيارات والمعلومات والخبرات والمطبوعات والمنشورات والبحوث عالية التقنية فى مجال نقل الركاب والبضائع ويعملان على التنسيق الكامل بينهما لتدريب الكوادر المختصة ورفع كفاءة أنشطة النقل البرى .

المادة (١٨)

- ١- يراعى الالتزام بكافة القوانين والأنظمة المعمول بها لدى كل من الطرفين .
- ٢- يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتزويد الطرف الآخر بقائمة تتضمن أسماء الوكلاء المحليين من شركات أو مؤسسات أو مكاتب النقل العاملة فى أراضى كل منهما .

المادة (١٩)

النفاذ والتعديل

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ آخر إخطار كتابى باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة فى كلتا الدولتين ، ويسرى لمدة عامين ، ويجدد لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى إنهائه قبل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء ، كما يجوز تعديله باتفاق الطرفين على أن يسرى التعديل بذات الإجراءات اللازمة لنفاذ الاتفاق .

تم تحرير وتوقيع هذا البروتوكول فى مدينة القاهرة فى اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٤٣٤ هـ الموافق السابع من شهر فبراير سنة ٢٠١٣ من أصلين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

وزير التخطيط والتعاون الدولى

د/أشرف السيد العربى

عن

حكومة جمهورية السودان

وزير الخارجية

على احمد كرتى

محضر

اجتماعات لجنة المنافذ الحدودية

المصرية السودانية

أبو سميل ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ٢٠١١

سعيًا من حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان لتيسير حركة انتقال الأفراد والبضائع تعزيزًا للتبادل التجارى بينهما بما يوفر أفضل الظروف لتحقيق التكامل المنشود بين البلدين ويلبى تطلعات شعبى البلدين الشقيقين .

وتنفيذًا لمقررات الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة المنعقدة فى الخرطوم يومى ٢٧، ٢٨ مارس ٢٠١١ المتضمنة اتفاق البلدين على عقد لجنة المنافذ الحدودية المشتركة عاجلاً وزيارة الحدود وتقديم توصياتها للجنة المتابعة وذلك لتحديد المنافذ الحدودية بين البلدين حتى يتسنى وضع النقاط الجمركية ومكاتب الهجرة وتنظيم التواصل والتجارة .

عقدت لجنة المنافذ الحدودية المصرية السودانية المشتركة اجتماعاتها بمدينة أبو سميل خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠١١ برئاسة السيد السفير / محمد السيد عباس المشرف على قطاع التعاون العربى والإفريقى بوزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية والسيد الفريق شرطة / د. آدم دليل آدم سراج رئيس هيئة الجوازات والسجل المدنى بوزارة الداخلية السودانية رئيس الوفد السودانى (مرفق قائمة أسماء أعضاء وفدى البلدين).

قامت اللجنة بزيارة ميدانية لكل من منفذى قسطل / أشكيت وأرقين خلال تلك الفترة وأسفرت المناقشات والمعاينة عن النتائج التالية :

(١- فيما يتعلق بالمنافذ البرية (قسطل / أشكيت وأرقين) :

١- عاينت اللجنة على الطبيعة الموقعين المقترحين للمنافذ على الجانبين المصرى والسودانى ووافق الجانب السودانى على إقامة المنفذ السودانى فى الموقع المقابل لإحداثيات المنفذ المصرى .

٢- اتفق الجانبان على التالى :

أن تكون المنافذ المصرية والسودانية كل منهما فسى مواجهة الآخر وعلى جانبى
خط عرض (٢٢) .

أن تكون المباني والمنشآت بكلا الجانبين متماثلة ، ووفقًا للرسومات التى أعدها
الجانب المصرى فى هذا الخصوص والتى تسلمها الجانب السودانى لدراستها وإبداء الرأى
بشأنها مع تحديد الجدول الزمنى لتنفيذ هذه المنشآت المستديمة الثابتة .
أن يتزامن إنشاء مبانى المنافذ البرية مع اكتمال شبكة الطرق المؤدية لها
بكلا البلدين .

أن تكون المسافة بين المنشآت وخط الحدود المصرية السودانية هى ٢٥ مترًا
من كلا الجانبين .

٣- اقترح الجانب السودانى بالنسبة لنقطة قسطل / أشكيت استخدام إنشاءات جاهزة
(كارفانات) للتشغيل السريع والفورى عقب اكتمال الطريق الإسفلتى (حلفا/أشكيت) ،
وأفاد الجانب المصرى بأنه سوف يقوم بدراسة هذا المقترح والرد على الجانب السودانى بشأنه
مع إمكانية تطبيق ذلك على منفذ أرقين عند اكتمال الطرق المؤدية إليه من الجانبين .

٤- اقترح الجانب المصرى التشغيل المشترك للمنافذ بكلا الجانبين لتسهيل إجراءات
العبور اللازمة للأفراد والبضائع فيما يخص أعمال (الجمارك - الحجر الصحى والبيطرى
والزراعى - والصناعة والتجارة فقط دون الأجهزة الأمنية) ووافق عليه الجانب السودانى
وسيتم التنسيق بين الجانبين لإعداد آلية التنفيذ المطلوبة .

سيقوم الجانب المصرى بموافاة نظيره السودانى بالوثائق المتعلقة بهذا الخصوص .

ثانياً - الطرق المؤدية للمنافذ :

١- طريق قسطل / أشكيت / وادى حلفا :

الطريق بالجانب المصرى (٤٢ كم) مرصوف وبحالة ممتازة حتى خط عرض (٢٢) .
الطريق بالجانب السودانى (٢٩ كم) غير مكتمل عند خط عرض (٢٢) .
وأفاد الجانب السودانى بأنه سيتم إكمال الطريق فى ٢٠١١/١١/٣٠ وأنه سوف يوافق
نظيره المصرى بأى تعديلات قد تحدث فى هذا الشأن .

٢- طريق أرقين / دنقلا :

الطريق بالجانب المصرى متبقى منه (١١٠ كم) ممهدة بالزيت الخام فقط ويمكن الانتهاء منه خلال فترة من (٦ - ٩) شهور على أن يتم ذلك بالتزامن مع تنفيذ الطريق بالجانب السودانى لتحقيق الجدوى الاقتصادية من الإنشاء .

الطريق بالجانب السودانى (٤٧٠ كم) غير مكتمل وأفاد الجانب السودانى بأنه سوف يوافق نظيره المصرى خلال أسبوعين بالجدول الزمنى المحدد لاكتمال الطريق .

٣- اتفق الجانبان على أن يتبادلا تقارير شهرية حول معدلات التنفيذ فى رصف الطرق المؤدية للمنفذين .

ثالثاً - اتفاقية النقل البرى للركاب والبضائع الموقعة بين البلدين ٢٠٠٢ :

اتفق الجانبان على ضرورة تفعيل الاتفاقية المشار إليها بالانتهاء من إعداد البروتوكول الخاص بها من خلال اللجنة المختصة بذلك والمحددة بالاتفاقية .

أفاد الجانب السودانى بأنه سوف يوافق الجانب المصرى بمسودة للبروتوكول المذكور لدراسته وإبداء رأى بشأنه من خلال اللجنة المشار إليها .

رابعاً : انعقاد الدورة القادمة :

رغبة من اللجنة فى متابعة تنفيذ ما قرره فقد أوصت بأهمية عقد اجتماعها الثانى خلال ثلاثة شهور على أن يتم الاتفاق على موعد ومكان الانعقاد عبر القنوات الدبلوماسية .

حرر ووقع هذا المحضر بمدينة أبو سمبل يوم الأربعاء الموافق ٢٨ من سبتمبر ٢٠١١

عن الجانب السودانى

فريق شرطة / د. آدم دليلى آدم سراج

رئيس هيئة الجوازات والسجل المدنى

بوزارة الداخلية السودانية

عن الجانب المصرى

السفير / محمد السيد عباس

المشرف على قطاع التعاون

العربى والإفريقى

ملحق رقم (٢)

نموذج تمويل واردات للتجار أو الإنتاج

أولاً- البيانات التى يعرضها المستورد :

اسم البنك : رقم وتاريخ إصدار النموذج :

بيانات عن المستورد :

اسم المستورد :

عنوان النشاط الرئيسى :

رقم البطاقة الاستيرادية / الاحتياجات :

بيانات عن البضاعة المستوردة :

السلعة : الكمية :

إجمالى القيمة بالعملة الأجنبية : أساس التعاقد :

بلد المنشأ : البلد المستورد منه البضاعة :

توقيع المستورد :

التمويل :

١- مصدر التمويل :

٢- طريقة السداد :

ثانياً- بيانات يحررها البنك :

المصاريف الإدارية المسددة

..... جم إيصال سداد رقم بتاريخ / / ٢٠

توقيع المدير المسئول :

خاتم البنك :

ثالثاً - تعليمات تحرير النموذج :

- ١- يرفق بالنموذج صورة الفاتورة.
- ٢- يستوفى النموذج من نسختين يحتفظ البنك بنسخة وتسلم نسخة للمستورد لتقديمها للجمارك كمستند إفراج .
- ٣- لا يتم الإفراج بموجب هذا النموذج إلا إذا كان مستوفياً لكافة البيانات ومختوم بخاتم البنك .
- ٤- يجوز تحويل القيمة للمورد من خلال أى من البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية على أن يتم إخطار البنك المصدر للنموذج .
- ٥- يجوز للمستورد تعديل أسلوب السداد على أن يتم إخطار البنك ويمتد بالحسم أو التنازل من المورد على القيمة الواردة بالنموذج على أن يقدم المستورد المستند الدال على ذلك .
- ٦- يسمح بتسوية قيمة الواردات بقيمة صادرات سلعية أو خدمية .
- ٧ - يتم إخطار قطاع التجارة الخارجية بالحالات التى لم يتم تحويل قيمتها .

ملحق رقم (٣)

فى حالة الاستيراد من السودان

١- يجوز بناءً على طلب المستورد للسلع الغذائية أن يطلب من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إجزاء الفحص فى مناطق إنتاج هذه السلع خارج البلاد ، وفى هذه الحالة يتحمل المستورد كافة النفقات وكذا مقابل الخدمات وذلك للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتجارة الخارجية .

٢- يشترط فى الرسالة المطلوب فحصها أن يكون محتويات كل لوط أو طرد متطابقة فى النوع والصنف والرتبة والعبوة .

٣- بالنسبة للحوم :

(أ) أن يتم الشحن مباشرة من بلد المنشأ إلى مصر .

(ب) أن يكون المنتج معبأً فى أكياس محكمة الغلق مستوفاة للقواعد الصحية وأن توضع داخل كل كيس بطاقة مكتوب عليها بمادة ثابتة باللغة العربية .

البيانات الآتية :

بلد المنشأ .

اسم المنتج .

اسم المجرى .

تاريخ الذبح .

اسم المستورد وعنوانه .

الجهة التى أشرفت على الذبح طبقاً للشرعة الإسلامية ، على أن تكون هذه الجهة

معتمدة من المركز التجارى فى بلد المنشأ .

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (٢٢٣) والصادر بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٣
بالموافقة على بروتوكول التعاون فى مجال النقل البرى للركاب والبضائع بين حكومتى
جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٧/٢/٢٠١٣ ؛
وعلى موافقة مجلس الشورى بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٣ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧/٥/٢٠١٣ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية القرار الجمهورى رقم (٢٢٣)
والصادر بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٣ بالموافقة على بروتوكول التعاون فى مجال النقل البرى
للركاب والبضائع بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ،
والموقع فى القاهرة بتاريخ ٧/٢/٢٠١٣
ويعمل بهذا البروتوكول اعتباراً من ٢٠/٦/٢٠١٣
صدر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٣

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٥ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة وتعديلاته ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الداخلية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يرقى أسماء الضباط المستشهدين الموضحة أسماؤهم بالكشف المرفق «استثنائياً»

إلى الرتب الأعلى اعتباراً من تاريخ الاستشهاد .

(المادة الثانية)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ١٦ يوليو سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

بيان بالشهداء الضباط اعتباراً من ٢٠١١/١/٢٥

م	الرتبة	الاسم	جهة العمل	تاريخ الاستشهاد	الرتبة المقترحة
١	عقيد	سند أحمد سند القاضى	أمن القاهرة	٢٠١١/١/٢٧	عميد
٢	عقيد	علاء محمد فاروق أحمد الحربى	أمن القاهرة	٢٠١١/١/٢٧	عميد
٣	مقدم	محمد البرعى الشيمى السيد	مصلحة التدريب	٢٠١١/١/٢٨	عقيد
٤	لواء	محمد عباس حمزة البطران	قطاع السجون	٢٠١١/١/٢٩	لواء درجة مساعد وزير
٥	نقيب	محمد عبد اللطيف محمد خفاجى	أمن القاهرة	٢٠١١/١/٢٩	رائد
٦	عميد	محمد كامل عبد الستار نصار	مصلحة الأمن العام	٢٠١١/١/٣٠	لواء
٧	رائد	طارق أسامة أحمد عبد النعم عثمان نور	أمن القليوبية	٢٠١١/١/٣٠	مقدم
٨	عميد	محمد إبراهيم الدسوقى مصطفى الحولى	الأمن المركزى	٢٠١١/١/٣١	لواء
٩	مقدم	هشام رفعت الحسينى التولى	أمن البحر الأحمر	٢٠١١/٥/٤	عقيد
١٠	نقيب	محمد إبراهيم حسن إبراهيم الحولى	أمن شمال سيناء	٢٠١١/٦/٢٢	رائد
١١	نقيب	محمد على عبد العزيز زين الدين	أمن القاهرة	٢٠١١/٧/٩	رائد
١٢	نقيب	يوسف محمد الشافعى القرت	أمن شمال سيناء	٢٠١١/٧/٣٠	رائد
١٣	نقيب	أحمد جلال محمد عبد القادر	الأمن المركزى	٢٠١١/٨/١٨	رائد
١٤	نقيب	حازم محمود عزب عز الدين محمود عزب	أمن القاهرة	٢٠١١/٩/٢٠	رائد
١٥	نقيب	عمرو مسعد عبد الشافى صبرة	الأمن المركزى	٢٠١١/١٠/٢٠	رائد
١٦	ملازم أول	عمرو إبراهيم محمد إبراهيم يوسف	الأمن المركزى	٢٠١١/١١/٢١	نقيب
١٧	رائد	أحمد السيد متولى على	الأمن المركزى	٢٠١١/١٢/١٣	مقدم
١٨	مقدم	عصام عبد الجواد على تهاى	أمن أسبوط	٢٠١٢/٢/٢	عقيد
١٩	ملازم أول	إكرام محمد الناجى حسن خليفة	أمن قنا	٢٠١٢/٣/١٠	نقيب
٢٠	رائد	أحمد عبد الواحد محمد عمارة	الأمن المركزى	٢٠١٢/٣/١٣	مقدم
٢١	ملازم أول	أسامة كامل محمد موسى	أمن القليوبية	٢٠١٢/٣/٢٢	نقيب
٢٢	رائد	هشام محمود أحمد الحياط	أمن القاهرة	٢٠١٢/٤/٨	مقدم
٢٣	عميد	علاء الدين عبد اللطيف محمد السيد ليلة	أمن البحر الأحمر	٢٠١٢/٥/٢١	لواء
٢٤	ملازم أول	شريف عز الدين عبد الفتاح إبراهيم	أمن أسبوط	٢٠١٢/٨/٥	نقيب

٢	الرتبة	الاسم	جهة العمل	تاريخ الاستشهاد	الرتبة المقترحة
٢٥	رائد	تامر على حسين على على حمودة	أمن الجيزة	٢٠١٢/٩/١٩	مقدم
٢٦	عميد	أسامة حامد نعيد الفتاح محمد عطوة	أمن القاهرة	٢٠١٢/١٠/٢٦	صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١٢ بالترقية - استثنائياً - إلى رتبة لواء
٢٧	نقيب	محمد أبو النصر صالح مشالي	أمن أسوان	٢٠١٢/١١/١٢	رائد
٢٨	ملازم	محمد على مصطفى عبد الجواد	أمن جنوب سيناء	٢٠١٢/١١/٢٨	ملازم أول
٢٩	نقيب	كريم يحيى هلال يحيى	الأمن المركزى	٢٠١٢/١٢/٧	رائد
٣٠	نقيب	الحسن الشريف أحمد محمد محمود عبد الجواد	أمن المنيا	٢٠١٢/١٢/٢٤	رائد
٣١	عميد	طارق أحمد محمد محمد سلطان	أمن بورسعيد	٢٠١٣/١/١٥	لواء
٣٢	نقيب	أحمد سعيد محمود عبد الله يوسف	الأمن المركزى	٢٠١٣/١/١٧	رائد
٣٣	ملازم أول	باسم عادل محمد سرور	الأمن المركزى	٢٠١٣/١/١٧	نقيب
٣٤	نقيب	أحمد أشرف إبراهيم إسماعيل	الأمن المركزى	٢٠١٣/١/٢٦	رائد
٣٥	نقيب	هشام كمال طعمه على	أمن بنى سويف	٢٠١٣/٢/١٦	رائد
٣٦	ملازم أول	محمود أحمد أبو العز ناصف محمد	أمن القاهرة	٢٠١٣/٣/٥	نقيب
٣٧	ملازم أول	محمد رأفت أحمد محمد	أمن أسوان	٢٠١٣/٣/٢٩	نقيب
٣٨	نقيب	محمود محمد عبد الظاهر محمد المحريزى	أمن القاهرة	٢٠١٣/٣/٣٠	رائد
٣٩	ملازم أول	محمد أحمد السيد أحمد ثابت	أمن شمال سيناء	٢٠١٣/٤/١٦	نقيب
٤٠	نقيب	كريم وجيه محمد سيف الدين عبد الله	الأمن المركزى	٢٠١٣/٥/١٤	رائد
٤١	نقيب	محمد سيد عبد العزيز حسين أبو شقرة	قطاع الأمن الوطنى	٢٠١٣/٦/٩	رائد
٤٢	ملازم	محمد ياسر حسنى أحمد	أمن القليوبية	٢٠١٣/٦/١٨	ملازم أول
٤٣	عميد	محمد هانى مصطفى أحمد بونس	التفتيش والرقابة	٢٠١٣/٦/٢٩	لواء
٤٤	ملازم أول	محمد جمال عدلى حسن	الأمن المركزى	٢٠١٣/٧/٤	نقيب
٤٥	ملازم	محمد على أحمد إبراهيم المسيرى	أمن القاهرة	٢٠١٣/٧/٨	ملازم أول
٤٦	مقدم	أحمد محمود مصطفى أبو العينين	أمن شمال سيناء	٢٠١٣/٧/١٢	عقيد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ من يولية ٢٠١٣ :

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة والقوانين المعدلة له ؛

قصر :

مادة أولى - نقل السيد / حاتم محمد أحمد محمد الفراجى - من الدرجة الثانية
بمجموعة الوظائف التخصصية من المخابرات العامة إلى وزارة الكهرباء والطاقة .

مادة ثانية - نقل السيد / أحمد محمد عبد القوى موسى - من الدرجة الثالثة
(وظائف متوسطة فنية وكتابية) من المخابرات العامة إلى وزارة الطيران المدنى .

مادة ثالثة - يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٠١٣/٨/١

مادة رابعة - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ١٨ يوليو سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ ؛

وعلى موافقة الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٧/٧ ؛
وعلى ما عرضه النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعين السيد المستشار/ حاتم حمد عبد الله بجاتو ، فى وظيفة رئيس هيئة المفوضين
على أن تتحدد أقدميته بعد السيد المستشار/ محمود محمد على غنيم ، سابقاً على السيد المستشار
الدكتور/ محمد عماد النجار ، الرئيسين هيئة المفوضين .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢١ يوليو سنة ٢٠١٣ م) .

عبدلى منصور

